جهلا مركبا وذلك قلب للحقايق ولا خفا باستحالته عقلا واما على الثالث
فلا يلزم من الخلف في خبره تعالى لان حكم المواضعة في المتعقل حكم الكلام
الصريح ولا شك في استحالة الخلف في خبره تعالى لو تمت الوجوه
السابقة واستحالته عادية على المذهب الاول كما مر بيانه فان
قلت لا شك ان الله تعالى في حق سيد المرسلين وخاتم
النبيين وقال صلى الله عليه وسلم لا نبي بعدي فكل من اتى بعده
بخارقة الى ان تقوم الساعة وادعى نبوة لا يقبل منه ذلك
وليس الا الاسلام او السيف من غير التفات الى دعواه ولا الى
خارقته فاي فايدة في تحقيق هذه المباحث قلت فايدته تمام
تمييز المحقين من المبطلين من السابقين على زمان نبوته وممن
ادعوها في زمان دعوته عليه الصلاة والسلام كمسيلمة
الكذاب والله الموفق لصوب الصواب ولنرجع الى ايضاح ما وعدناك
بسطه وذلك ان المعتزلة الزموا الاصحاب تجويز صدور
المعجزة على ايدي الكذابين من جهة اخرى وهي انه من مذهبنا ان
الله تعالى ان يفعل ما يشا فيضل من اراد ويهدي من اراد ولا
يتعين في حقه رعاية صلاح ولا اصلح واذا كان الامر كذلك
فما الذي يومنكم من خلق خوارق العادة فعلى وفق دعوى المدعين
للنبوات كذبا ويكون المراد من ذلك اظهار الضلال لانه وتنوعت
كلمتهم في الجواب عنه المقالات فاما القايلون بالمذهبين الاخرين
فاجابوا على مقتضاهما فقال القايلون بالثاني نعم يجوز من
فعل الباري تعالى الاضلال لكن لا بالمعجزات لاستحالة ذلك
منها كما يجوز خلق السواد في محل معين ولكن لا مع وجود البياض
في ذلك المحل اذ المعين في التنقيض محال والاضلال به ليل
الهداية قلب الدليل شبهة والعلم الحاصل عنه جهلا وذلك
محال وقال القايلون بالثالث يجوز على الله تعالى خلق الضلال
في العباد لكن لا بالخلف في القول واذا كانت المعجزة منزلة
منزلة التصريح بكلام خاص دال على تصديق المدعي الا في
بالهداية امتنعت دلالتها على الاضلال لاستحالة الخلف
في خبره تعالى واما القايلون بالاول فقالوا انه صدق النبي
حصول العلم لنا بصدقه عقيب تلك المعجزة فاذا حصل العلم
انتفى به احتمال عدم الصدق لان العلم لا يحتمل النقيض
بوجه والا انقلب جهلا وتجويزنا عقلا كذبه الذي تيقنا
صدقه لا يقدح في العلم بصدقه لان معنى جواز الكذب في حقه

انه لو

انه لو وقع بدلا عن الصدق في الواقع في حقه لم يلزم منه محال لا ان
معناه احتمال وقوع الكذب في حقه وكثيرا ما نعلم وقوع اشيا
علما ضروريا مع تجويزنا عقلا نقيض ذلك الواقع وذلك كعلمنا
بوجودنا فانه لا يستريب فيه عاقل وان كنا نجوز عدمنا
بمعنى انه لو استمر ولم يوجد اصلا لم يلزم منه محال لا بمعنى ان
عدمنا يحتمل الحصول لنا حال علمنا بوجودنا **تكرما** اي تفضلا
واحسانا فهو مفعول لاجله عامله ايد وافضى به الرد على من
اوجب عليه تعالى المعجزة كما اوجب عليه الارسال والا لبطلت
فايدة تنزيه تعالى قبول قول الرسول والتكليف لما جاء به لعدم مصدق
له على دعواه وهو كما ترى مبني على اصلهم الفاسد من التحسين
والتقبيح العقليين وقد سبق ابطالها وانه تعالى لا يجب عليه
شيء لاحد من مخلوقاته لا يسال عما يفعل وهم يسالون فان قلت
تقديم المعمول يفيد الحصر مع ان تقويتهم ثابتة بغير المعجزات
كثبات تيهم في الحروب حيث يفر الابطال وتفرق الاعدا عنهم
وصدهم من غير تنال قلت قد حملنا التاييد على اثبات
نبوتهم او رسالتهم وحينئذ فالحصر مستقيم على انا لا
نسلم انحصار فايدة التقديم في الحصر اذ من فوايده الاهتمام
والتاكيد وعليه يندفع ما يقال ايرادا على الحصر انه غير مستقيم
لانكم قدمتم ان النبوة تكلمت بخلق العلم الضروري في القلب فان
قلت ضمير ايد واعني النايب عن الفاعل مرجعه اما الانبيا
واما الرسل وهو عام فيكون هو ايضا كذلك لامتناع عود
الخاص على متشرعام من حيث هو كذلك والحكم على العام كلية
لا كل على الراجح فيلزم ان يكون كل فرد فرد من الانبيا او الرسل
قوي واثبتت نبوته او رسالته بمعجزات كثيرة لانها جمع وهي
فيه في عامله بل ربما اوهم الكلام شرطية تعدد المعجزات لكل
فلا استغراق فالجواب ان كلمة اي ثبوت ذلك وشي من اللوازم
غير ثابت قلت ان جعلت ال في المعجزات للاستغراق فالجواب
ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد على حد
قولهم ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم اي ركب كل واحد
منهم دابته الخاصة به ولبس ثوبه وان جعلت للجنس كما اشرنا اليه
فلا اشكال فقد صرح سيبويه بان ال الجنسية تبطل من الجمع معنى الجمعية
وتمحض دلالته على الماهية والله تعالى يهدي من يشا الى صراط
مستقيم ولما كانت العصمة واجبة في حق الانبيا والملايكة

Copyright © King Saud University